

Distr.: General
12 January 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

الوثائق الرسمية



لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي (نيبال)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر
مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-63824X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (A/69/325)

١ - السيد فيلتمان (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): عرض تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/69/325)، فقال إن إدارة الشؤون السياسية تقدر انخراط اللجنة الرابعة في مسألة البعثات السياسية الخاصة، فعمل اللجنة في هذا المجال سيساعد على تعزيز تلك البعثات وجهود المنظمة ككل في ميدان تعزيز السلام والأمن. وتواجه الأمم المتحدة حالياً تهديدات وتحديات متعددة تشمل النزاعات الممتدة والاضطرابات السياسية العنيفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار الأسلحة، مما يشكل اختباراً للقدرة الجماعية على الاستجابة. وتلعب البعثات السياسية الخاصة دوراً شديداً الأهمية في منع النزاعات وحلها ومساعدة الدول الأعضاء على اجتياز عمليات المراحل الانتقالية وتدعيم السلام.

٢ - وأوضح أن تقرير الأمين العام يستفيد من أول تقرير أعد عن هذا الموضوع (A/68/233) ويتضمن مدخلات من ممثلي الأمين العام الخاصين وغيرهم من الموظفين العاملين على الأرض. وعلى هذا فهو يعكس مسائل شديدة الأهمية تتعلق بالسياسات وتؤثر على قدرة البعثات على تنفيذ الولايات الممنوعة بها. وتعمل البعثات السياسية الخاصة، بجميع أنواعها، في بيئات أمنية متقلبة بصورة متزايدة، وقد أجريت خلال عام ٢٠١٤ عمليات إجلاء في بعثتين ميدانيتين.. ووضعت قائمة خيارات لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، وهي تشمل تعزيز التعاون مع الحكومات المضيفة ونشر ضباط أمن تابعين للأمم المتحدة والتعاون مع العمليات العسكرية الدولية أو

الإقليمية الموجودة ونشر وحدات حراسة. وللعمل في بيئات أقل مواتة آثار شديدة التنوع بالنسبة للمنظمة ككل. ويشما ذلك القيود على قدرتها على تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة وزيادة التكاليف التشغيلية وإضعاف القدرة على التفاعل مع أصحاب المصلحة القطريين والآثار المترتبة على معنويات الموظفين. وعلى الرغم من الصعوبات والمخاطر، فإن موظفي الأمم المتحدة باقون على التزامهم بولايات بعثاتهم. ويشكل ضمان حمايتهم وتعزيز قدرتهم على أداء مهامهم واجباً جماعياً يُعتبر دعم الدول الأعضاء له أساسياً.

٣ - واعتبر أن الشراكات القوية مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لها أيضاً أهمية كبرى لأن قري هذه المنظمات من الوضع على الأرض وشبكاتها القوية مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني وفي البلدان المجاورة يمنحها الشرعية والنفوذ لمنع قيام النزاعات أو حلها ولدعم عمليات الانتقال السياسي. وقد ارتفع خلال السنوات الأخيرة التركيز الإقليمي للبعثات السياسية الخاصة: تم تعيين مبعوثين بولاية تشمل المنطقة الكاملة في الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى؛ وضاعفت المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى انخراطها مع نظرائها الإقليميين؛ وتعمل البعثات المحددة ببلدان معينة مع المنظمات الإقليمية على تنفيذ الولايات المعقدة المتعددة الأبعاد.

٤ - ونظراً لما يعلق من أهمية كبرى للتنوع الجغرافي ولمشاركة المرأة في البعثات السياسية الخاصة بالنسبة لنجاح هذه البعثات، فقد بذلت الجهود لزيادة أعداد النساء والمشاركين من المناطق المختلفة في الأنشطة التدريبية.

٨ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): سأل عما إذا كانت إدارة الشؤون السياسية قد نظرت في مسألة دمج البعثات السياسية الخاصة مع عمليات حفظ السلام.

٩ - السيد فيلتمان (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إنه مع أن البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام هما أداتان سياسيتان لتعزيز الاستقرار في البلدان الخارجة من النزاع والعاملة على بناء مستقبل مستدام، فإن البعثات والعمليات تعملان في أوضاع مختلفة. وسينظر الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في السياق العام الذي يتم فيه نشر البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام وسيقدم التوصيات في هذا الشأن. كما أن إدارته ترحب بآراء الدول الأعضاء حول هذه المسائل، مما سيبت فيه في نهاية المطاف كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٠ - السيد ألدادي غونزاليس (المكسيك): سأل عن الأهمية التي توليها إدارة الشؤون السياسية لوجود حساب منفصل لتمويل البعثات السياسية الخاصة.

١١ - السيد فيلتمان (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إن تمويل آليات دعم البعثات السياسية الخاصة مسألة تقررها الدول الأعضاء. وأوضح أن تقرير الأمين العام عن استعراض الترتيبات اللازمة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340)، والذي ناقشته اللجنة الخامسة عام ٢٠١١، يعرض النهج البديلة لمعالجة عيوب الآليات الحالية المستخدمة في تمويل البعثات السياسية الخاصة. وتسعى إدارته للحصول على ما يلزم من مرونة ودعم لجعل البعثات السياسية الخاصة على أشد ما يمكن من الفعالية في بيئة متقلبة.

١٢ - السيد لعسل (المغرب): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة ملتزمة بدعم جميع

٥ - وأشار إلى الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والمنشأ حديثاً، فقال إنه سيساعد في تحليل مشهد السلام والأمن وسيوصي بطرق عملية لتعزيز البعثات، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة. وتشمل المسائل الشديدة الأهمية التي سيستعرضها الفريق زيادة تعقد ولايات البعثات وتأثير ذلك على مرونتها ومواردها، وتحسين أمن الموظفين، وتنفيذ الولايات في بيئات شديدة التقلب، واحتياجات البعثات السياسية الخاصة من الموارد ومتطلباتها الإدارية.

٦ - وأكد أن مسائل المساءلة والشفافية، والتي تعتبرها الدول الأعضاء شديدة الأهمية على ما يبينه قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٨، تشكل التزاماً أساسياً لدى الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية. ويتبدى هذا الالتزام في تقارير الإدارة المقدمة إلى اللجنتين الرابعة والخامسة، وفي تفاعلها مع الدول الأعضاء والهيئات الإدارية، وتقاريرها الخاصة بالبعثات والمقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وستواصل إدارته العمل نحو إجراء حوار دوري وشامل وتفاعلي مع الدول الأعضاء حول مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وقد اتخذت الخطوات فعلاً لتلبية طلب قُدم في أول حوار من هذا النوع، عُقد في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، وهو طلب يدعو لإجراء مشاورات إضافية حول تحديد بنود جداول أعمال الحوارات التفاعلية.

٧ - واختتم كلمته مشيداً بذكرى مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى التي كانت صوتاً رائداً في الجهود الرامية إلى تعزيز البعثات السياسية الخاصة.

الماضي، فإنها تسلم بخصائصها الفريدة من نوعها من حيث أنها تتبع دورة الميزانية العادية على الرغم من أنها تمول من تلك الميزانية. وعملاً على تعزيز الكفاءة والشفافية في عملية الميزانية، فإن الحركة تدعو إلى تمويل البعثات السياسية الخاصة على أساس نفس المعايير والمنهجية والآليات المستخدمة في تمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء حساب منفصل لها.

١٥ - السيد سينهاسيني (تايلند): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تؤكد أهمية الشفافية والمساءلة بالنسبة لشرعية البعثات السياسية الخاصة ومصداقيتها، نظراً لأن القرارات الأساسية المتعلقة بهذه البعثات يتخذها عدد محدود من الدول الأعضاء المطلعة بصورة خاصة على العملية. ومع أن تقرير الأمين العام يتضمن ملخصاً مفيداً عن التطورات الرئيسية، فإنه لا يتضمن معلومات كافية عن الجهود الرامية إلى ضمان الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي، وفق ما يقتضيه قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٨. على أن هذه المعلومات تبقى شديدة الأهمية لتمكين الدول الأعضاء من تعزيز مساهمتها في البعثات السياسية الخاصة.

١٦ - وأعرب عن ترحيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بانتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٤، الأمر الذي يبين أن البعثات السياسية الخاصة تشكل أداة فعالة لبناء السلام. غير أن الرابطة تلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى كان قد أدمج في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بسبب تدهور الحالة الأمنية. وتدل هاتان الحالتان على أن الظروف المحلية يمكن أن تكون شديدة التغير وينبغي أن تعطى الاعتبار الواجب،

الجهود الرامية إلى ضمان فعالية البعثات السياسية الخاصة. وتعلق الحركة أهمية كبرى على التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول وضع السياسات المتعلقة بهذه البعثات، عملاً على ضمان ألا تنفذ إلا الأفكار والنهج التي تعتمدها الدول الأعضاء. وينبغي على الهيئات المعنية في الأمم المتحدة أن تضع ولايات واضحة قابلة للتحقيق تستند إلى تقديرات موضوعية ولا تفتقر إلى أساس سياسي أو إلى موارد كافية. وهناك حاجة إلى التخطيط المتكامل والنهج المتسقة للربط بين صياغة السياسات وتنفيذها على الأرض.

١٣ - وتؤكد الحركة على أهمية احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وهي تُذكر بالدور الرئيسي للأمم المتحدة وبأدوار كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن، مع التأكيد في الوقت نفسه على مبادئ الحياد وقبول الأطراف والملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية. كما تشدد الحركة على دور الجمعية العامة في مناقشة مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة.

١٤ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام القادم عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، فقال إنه ينبغي أن يُبلّغ أيضاً عن الجهود الموجهة نحو ضمان الشفافية والخبرة والفعالية في البعثات، بالإضافة إلى المساءلة والتمثيل الجغرافي المتوازن. ودعا إلى الاستمرار في عقد الحوارات الدورية والشاملة والتفاعلية حول مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وينبغي على الأمانة العامة أن تتواصل مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب لضمان المشاركة الفيدة في هذه الحوارات. واستطرد قائلاً إن الحركة، في حين أنها تحيط علماً بالزيادة الهائلة في الاحتياجات المالية للبعثات السياسية الخاصة وفي درجة تعقيدها خلال العقد

١٩ - السيد فريلاس (مراقب عن الاتحاد الأوروبي):
تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود
وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، وبلد
عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك،
بالإضافة إلى أوكرانيا وجورجيا، فقال إن المجتمع الدولي
يواجه أزمات متزايدة التعقيد. وكثيراً ما تواجه الأوضاع
الشديدة التغير الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى توطيد
الاستقرار وبناء دول عادلة فعالة. وينبغي أن تبقى البعثات
السياسية الخاصة أداة مرنة لمنع النزاع وصنع السلام وبناء
السلام. ومن الأهمية بمكان تحديد التحديات الجديدة
ومعالجتها، ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بإعلان الأمين
العام، وهو إعلان جاء في الوقت المناسب، إجراء استعراض
لعمليات السلام، بما فيها البعثات السياسية الخاصة.

٢٠ - وتابع قائلاً إن منع النزاع وتسويته بصورة فعالة
يتطلبان الأخذ بنهج شامل للجميع، وينبغي ضمان
مشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في
عمليات السلام واستراتيجيات منع النزاع، بما في ذلك من
خلال التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
وغيره من القرارات ذات الصلة. ويدرك الاتحاد الأوروبي
أهمية وجود نهج مرن شامل للمنظومة كلها ومحدد
بالسياق؛ وقد اتفق مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد
الأوروبي في أيار/مايو ٢٠١٤ على نهج شامل إزاء
النزاعات والأزمات يشدد على منع النزاع. وكما يلاحظ
تقرير الأمين العام، فإن المنظمات الإقليمية والإقليمية
الفرعية تعتبر أساسية لإنجاح البعثات السياسية الخاصة.
وقد دعم الاتحاد الأوروبي بنشاط جهود الأمم المتحدة
والمنظمات الإقليمية لتدعيم التعاون هو باق على التزامه
كشريك في مجالات تتراوح بين تعزيز قدرات منع النزاع
والشراكات الطويلة الأجل المعنية بالتنمية والتعاون
الاقتصادي والتجارة.

وأنه ينبغي أن يستعرض التقدم المحرز في بعثة ما بصورة
دورية وذلك لضمان بقاء إمكانية تحقيق ولايات البعثات.

١٧ - كما أعرب عن ترحيب الرابطة لعقد الحوار
التفاعلي الأول حول مسائل السياسة العامة المتعلقة
البعثات السياسية الخاصة. وأكد أهمية التفاعل الوثيق بين
الدول الأعضاء وإدارة الشؤون السياسية لتحسين الشفافية
والمساءلة فيما يتعلق بالبعثات. وتحقيقاً لذلك، فإن الرابطة
تشجع الإدارة على التواصل مع الدول الأعضاء في الوقت
المناسب قبيل عقد هذه الحوارات. وشدد على أهمية ما
تقدمه النساء من مساهمة قيمة في منع النزاع وحله
وأضاف إن الرابطة ترحب بالتزام الأمم المتحدة بالمساواة
بين الجنسين في البعثات، ولاسيما في المناصب العليا، وهي
تشجع على إدخال النساء في جميع مراحل عمليات
السلام. وأضاف إنه يتعين على الدول المضيفة أن تتولى
ملكية عمليات السلام وأن تمتلك القدرة اللازمة لإدامة
السلام. ولذا فإن لمشاركتها في البعثات في مرحلة مبكرة
لها أهمية أساسية. وينبغي أن يكون بناء القدرات الوطنية
وأخذ السياقات والاحتياجات الوطنية في الاعتبار ولاية
أساسية في البعثات.

١٨ - وانتقل إلى موضوع التعاون بين الشركاء
الإقليميين، فقال إنه كثيراً ما يكون على درجة حاسمة من
الأهمية بالنسبة لنجاح البعثات، وخصوصاً عندما يتطلب
الحال استجابة إقليمية عريضة لمعالجة الأسباب الكامنة
خلف النزاع. وهناك حاجة أيضاً إلى شراكة استراتيجية
بين البعثات السياسية الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة
الأعم؛ ومن شأن التعاون والتنسيق الفعالين بين البعثات
ومع المقر الرئيسي والأفرقة القطرية أن يضمننا أداء الأمم
المتحدة الموحد لتحقيق السلام وتعزيز حقوق الإنسان
وتهيئة الأسس اللازمة للتنمية.

٢٣ - وأردف قائلاً إنه في حين أن المنظمة تحتاج بلا أدنى شك إلى تكييف استجابتها للتصدي لأنواع جديدة من الأزمات والتحديات، فإن تبرير تلك النهج غير مقنع في بعض الأحيان. ففي بعض البعثات السياسية الخاصة، يبدو أن وحدات الحراسة تضطلع بمهام حفظ السلام، كما أن ولاياتها في بعض الأحيان يصعب تمييزها عن ولايات حفظ السلام. ويدعو وفده الأمين العام إلى توضيح المعايير والبارامترات المستخدمة في تحديد كيفية نشر وحدات الحراسة ووقت هذا النشر والترتيبات اللوجستية والقانونية والسياسية الخاصة بها.

٢٤ - وأعرب عن اقتناع المكسيك بأن الشفافية والمساءلة لا يمكن إلا أن تساعد على بناء فهم الدول وزيادة مشاركتها بنشاط في ميدان السلام والأمن الدوليين. ولذا فقد عمل بلده مع وفد فنلندا على تيسير مشروع قرار عن البعثات السياسية الخاصة، ويأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

٢٥ - وشدد على الحاجة إلى مزيد من المعلومات الشاملة والواضحة والتفصيلية عن إنشاء الولايات وتحديداتها وعن المعايير والقواعد النازمة للبعثات السياسية الخاصة وحالات الانتقال بين تلك البعثات وعمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية. واختتم كلمته مؤكداً أهمية إجراء حوار دوري تفاعلي حول مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، ومعبراً عن الأسف لأن الحوار الثاني لم يجر أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

٢٦ - السيد سوير (فنلندا): قال إن تقرير الأمين العام يشدد على أن البعثات السياسية الخاصة تشكل آلية أساسية لمنع النزاع ولحفظ السلام وبناء السلام، وهو يسلط الضوء على مسائل السياسات وعلى التحديات التي تعيق تنفيذ الولايات وتتطلب مزيداً من المناقشة. وأعرب

٢١ - السيد ألداي غونزاليس (المكسيك): قال إن البعثات السياسية الخاصة تشكل إحدى الأدوات الرئيسية لدى الأمم المتحدة لمنع النزاع وتوطيد السلام والأمن الدوليين. ولذا فإن بلده يرحب بقرار الأمين العام إنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والذي سيتعاون وفده معه. وينبغي على الفريق أن يحدد بوضوح الثغرة بين التوقعات المتغيرة باستمرار وبين التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. كما ينبغي على الفريق أن يقدم توصيات محددة تمكن الدول الأعضاء من تقديم الموارد السياسية واللوجستية والمالية التي تتطلبها تلك البعثات للتمكن من الاستجابة في الوقت المناسب وبصورة فعالة، وعليه أن يعمل مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومع الإدارات المختصة التابعة للأمانة العامة.

٢٢ - وتابع قائلاً إن عدد البعثات السياسية الخاصة ارتفع بصورة أسرع من أي نشاط آخر تموله الميزانية العادية، الأمر الذي أدى إلى نقل واضح لتكاليف حفظ السلام إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونظراً لزيادة عدد هذه البعثات ودرجة تعقيدها، فإن من الأهمية بمكان أن التفكير في ازدواج الجهود والموارد، من قبيل النشر المتزامن لعملية لحفظ السلام وبعثة سياسية خاصة في بلد واحد. ومع أن الأحوال على الأرض كثيراً ما تتطلب اتخاذ القرارات بسرعة، فإن القلق يساور وفده إزاء التضحية في بعض الأحيان بالشفافية والمساءلة في سبيل التصرف بسرعة. وأكد أن بإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تعالج احتياجات وأولويات السلام والأمن مع العمل في الوقت نفسه بصورة منظمة تخضع للشفافية والمساءلة. وأعلن أن وفده سيواصل العمل مع اللجان الرئيسية المعنية لتحقيق ذلك.

أما ينبغي أن تنعكس في مشروع قرار اللجنة الرابعة السنوي بشأن المسائل المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة.

٢٩ - وأكد على الدور الحيوي الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتلعب المرأة دوراً هاماً في منع النزاع وتسويته وينبغي أن تتمتع بالمشاركة على قدم المساواة وبصورة فعالة على جميع المستويات والمراحل وفي جميع الجوانب في التسوية السلمية للنزاعات، إذ لا يمكن أن تتحقق أية حلول دائمة بدون مشاركة مجموعة نسبتها ٥٠ في المائة من السكان. وهذا أمر آخر يتعين أن ينعكس في مشروع القرار. وتود فنلندا تحقيق أقصى فعالية ممكنة في البعثات السياسية الخاصة لصالح جميع البلدان المضيفة ومناطقها ولصالح السلم والأمن في العالم ككل. فهذا بدوره سيحد من النفقات وسيخفف من المعاناة الإنسانية. واختتم معرباً عن فخر فنلندا بالعمل، إلى جانب المكسيك، على تيسير مشروع القرار السنوي بشأن استعراض البعثات السياسية الخاصة.

٣٠ - السيد فوريس رودريغيز (كوبا): قال إن البعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تُحكم بسياسات تضعها الدول الأعضاء بصورة مشتركة ويتم اعتمادها من خلال عملية ديمقراطية في الجمعية العامة، فالجمعية العامة ينبغي أن تلعب دوراً حاسماً في الموافقة على تلك البعثات وفي تنفيذها ورصدها. وينبغي أن تسترشد هذه البعثات بنفس المبادئ الأساسية التي تسترشد بها عمليات حفظ السلام، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي أن تكون الولايات واضحة وقابلة للتحقيق وواقعية ومستندة إلى القرارات الحكومية الدولية، كما يجب أن تزود بما يلزمها من دعم لوجستي ومالي للتمكن من تجنب

عن ترحيب وفده بالمعلومات التي يقدمها التقرير حول جهود إدارة الشؤون السياسية لتعزيز القدرة على الوساطة. ونظراً لأن معظم البعثات السياسية الخاصة ليست كيانات دائمة، فإن هناك حاجة إلى آليات مرنة للنشر والدعم. فالبعثات السياسية الخاصة في بعض الأحيان تتحول إلى أفرقة قطرية أو إلى عمليات لحفظ السلام بعد الانتهاء من تنفيذ ولايتها؛ على أن هذه الحتمية تثير أسئلة حول مدى جودة أدائها وحول ما إذا كانت مصممة وممولة بصورة كافية وواقعية.

٢٧ - وتابع قائلاً إن وفده يتطلع قدماً إلى زيادة الحوارات التفاعلية مع الأمين العام والدول الأعضاء عموماً حول استخدام البعثات السياسية الخاصة بصورة فعالة. وينبغي أن تتضمن تقارير الأمين العام عن هذا الموضوع اقتراحات ملموسة عن التدابير الرامية إلى التغلب على التحديات وعن دور الدول الأعضاء في دعم البعثات السياسية الخاصة.

٢٨ - وأردف قائلاً إن لدى البعثات السياسية الخاصة ولايات عريضة بصورة متزايدة وهي تعمل في بيئات تتزايد صعوبتها، الأمر الذي يتطلب تحليلاً متعمقاً. وينبغي وضع حدود على ما يمكن أن يكون عليه اتساع ولايات البعثات السياسية ذات الأساس الميداني، وذلك لضمان فعاليتها. على البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تعتبر مثلاً رائعاً على كيفية التمكن من استخدام البعثات السياسية الخاصة بصورة خلاقة للاستجابة للتحديات الجديدة. وهناك أوجه تآزر بين البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام، وهو ما سيحري استعراضه خلال عام ٢٠١٥. وأعرب عن تأييد وفده لتلك العمليات، وهو يعتبر

أو موارد كافية أو لا يمكن تحقيقها عملياً. وينبغي أن تخضع ولايات هذه البعثات لقواعد وإجراءات واضحة، سواء في مرحلة وضعها أو في مرحلة تنفيذها. وتتطلب البعثات السياسية الخاصة المرونة والاستجابة السريعة، غير أن لديها قيوداً وتكاليف تتصل بها. ولهذا السبب فإن قرار نشرها بدلاً من استخدام أدوات أخرى لابد أن يسترشد باعتبارات موضوعية بخصوص الحالة على الأرض.

٣٣ - وتابعت قائلة إنه نظراً لزيادة عدد البعثات السياسية الخاصة ودرجة تعقيدها، فإنه لابد للجمعية العامة من أن تؤدي دوراً أساسياً في مناقشة السياسات العامة النازمة لها. ولذا، فإن تقارير الأمين العام ينبغي أن تتضمن المعلومات اللازمة. وساور وفدها القلق لأن التقرير الثاني لم يتضمن معلومات عن مسائل أساسية من قبيل الشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، في فترة تشهد تقدماً وتحديات، لم يعقد إلا حواراً تفاعلياً واحد حول مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة.

٣٤ - واستطردت فقالت إن بنية الميزانية العادية شهد تغير كبيراً خلال العقد الماضي، مما أدى إلى تخصيص أكثر من ٢٥ في المائة منها للبعثات السياسية الخاصة. وعلى هذا فإنه ينبغي أن يكون هناك ثلاث فئات للميزانية - الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وميزانية البعثات السياسية الخاصة - وأن يكون لكل فئة جدول للأنصبة خاص بها، مما يعزز كفاءة عملية الميزانية وشفافيتها واستدامة مساهمات الدول الأعضاء فيها. واختتمت بالإعراب عن أمل وفدها في أن تبني الحوارات التفاعلية في المستقبل الثقة بين الدول الأعضاء وإدارة الشؤون السياسية.

٣٥ - السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن البعثات السياسية الخاصة تنطوي على مهام هي جوهر ولاية المنظمة نفسه. ومع أن الأمم المتحدة لديها الآن ٣٨

الركود أو التمديد بلا داعٍ ومن الحفاظ على مصداقيتها ومصادقية الأمم المتحدة.

٣١ - وتابع قائلاً إنه عملاً لمنع البعثات الجديدة من التأثير سلباً على الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإنه ينبغي إجراء مناقشة شفافة ديمقراطية في الجمعية العامة بغية تحديد آلية متميزة للتمويل. وأشار إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز اقترحت استخدام نفس المعايير والمنهجية والآليات المستخدمة لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء حساب منفصل للبعثات السياسية الخاصة. وأوضح أن من شأن التحليل المتواصل والمعمق والمنهجي للمسائل المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بمشاركة الدول الأعضاء، أن يمكن من تكييف البعثات مع الحقائق المتغيرة. واختتم كلمته طالباً من الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن المسائل المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة توحياً لضمان الشفافية والمساءلة.

٣٢ - السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا): قالت إنه نظراً لأهمية التخلص من الثغرة في المعلومات حول مسائل السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، فإن تقرير الأمين العام السنوي حول الموضوع يُعتبر أساساً لضمان الشفافية والمساءلة والفعالية فيما يتعلق بالبعثات. وهناك حاجة إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول مسائل السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، كما أن الأفكار والنُهُج المعتمدة ينبغي أن تنفذ بصورة فعالة، وأعربت عن ترحيب وفدها بإنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وعن أمله في أن تأخذ توصياته في اعتبارها بالخصائص المحددة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويجب أن تغطي البعثات بولايات واضحة ممكنة تستند إلى تقدير موضوعي للحالة على الأرض وألا تُعطى أية مهام تفتقر إلى أساس سياسي

الدائمين فيما يتعلق بتمويل عمليات السلام والأمن، بما فيها البعثات السياسية الخاصة. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وبتعيين مواطن برازيلي كواحد من أعضائه. وتعتبر البعثات السياسية الخاصة أداة هامة لمنع النزاع وينبغي تحسين أدائها على الأرض. ولا يمكن فصل زيادة الكفاءة عن زيادة الإنصاف في تصميمها المؤسسي، وهو شاغل ينبغي أن ينعكس في تقرير الأمين العام القادم عن البعثات السياسية الخاصة.

٣٨ - السيد بيركايا (اندونيسيا): قال إن اتفاقات السلام، في الغالبية العظمى من حالات نشر موظفي الأمم المتحدة، إما ضعيفة أو لا وجود لها. ومع تفاقم التهديدات الأمنية، فإن من المحتم إجراء إعادة تقدير للنظام بغية ضمان كون إطار البعثات السياسية الخاصة مجهزاً بصورة فعالة لمواجهة المتطلبات الناشئة والمتعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى توفير الدعم والموارد المالية واللوجستية بقوة وفي الوقت المناسب للبعثات السياسية الخاصة، فإنه ينبغي لتركيبتها أن تعكس توازناً جغرافياً وجنسائياً ملائماً، كما ينبغي لهذه البعثات أن تكون للمهام المطلوب منها أن تؤديها وأن تستفيد من الكيانات الإقليمية والإقليمية الفرعية المعنية. وفي حين أن تقرير الأمين العام عرض التطورات الأساسية والتحديات الرئيسية الخاصة بالسياسات، فقد كان بوسع أن يكون مفيداً لو قدم صورة تفصيلية عن جميع الجوانب ومسائل السياسات، بما يشمل مزيداً من المعلومات عن الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي، على نحو ما طلبه قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٨. كما كان ينبغي أن يتضمن التقرير معلومات وأرقاماً عن تركيبة الموظفين على مستوى المقرر الرئيسي وعلى المستوى الميداني وتفصيلات عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق التمثيل الجغرافي والجنساني العادل. ودعا إلى التوسع في

من البعثات السياسية الخاصة فإن قلة منها فقط هي التي أنشأها الجمعية العامة. ونظراً لتزايد تعقيدها فإن البعثات ذات الأساس الميداني تكتسب بصورة متزايدة خصائص مماثلة لتلك التي تميز عمليات حفظ السلام. ولذا فإن المناقشة المتعمقة لطبيعتها وصلاتها بحفظ السلام وبناء السلام تكتسي أهمية كبرى. ومن شأن التمييز الواضح بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن يحسن الشفافية وأن يساعد على التصدي للتحديات التشغيلية.

٣٦ - ووجه الأنظار إلى الحاجة إلى توجيه اهتمام عاجل نحو تصحيح عدم الاتساق في التصميم المؤسسي للبعثات السياسية الخاصة، ففي حين أن الغالبية الساحقة من هذه البعثات أنشأها مجلس الأمن ومنحها ولاياتها، فإنها جميعاً تمول من الميزانية العادية للمنظمة. وبذلك يبرز الخلل بين اتخاذ القرار من جانب فئة قليلة وتوزيع التكلفة بشكل غير متناسب على الفئة الكثيرة. ويغطي تمويل البعثات السياسية الخاصة أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية العادية وهو وجه التشويه الأقوى في عملية الميزانية، الأمر الذي يعيق قدرة المنظمة على الاضطلاع بولاياتها في المجالات الأخرى. فقد أدى توسع التغطية التي توفرها الميزانية لتشمل البعثات السياسية الخاصة إلى إضعاف عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالميزانية العادية، ولا سيما إذا أخذنا سياسة النمو الصفر التي يجذبها بعض الدول الأعضاء في الاعتبار.

٣٧ - وأعلن تأييد البرازيل بقوة للمقترح الذي كانت الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد قدمته عام ٢٠١١ بهدف تحسين ترتيبات تمويل ومساندة البعثات السياسية الخاصة، بما يشمل إنشاء حساب خاص لتلك البعثات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار المسؤولية الخاصة التي تقع على أعضاء مجلس الأمن

المصلحة، وهو مستعد لتقديم دعمه لتعزيز قدرة البعثات السياسية الخاصة على تنفيذ الولايات المعقدة.

٤١ - السيد الغبراني (ليبيا): قال إن تقرير الأمين العام لا يترك مجالاً للشك في أن البعثات السياسية الخاصة تشكل إحدى الأدوات الرئيسية لدى الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين باستخدام الوساطة والمساوي الحميدة لمنع تكرار نشوب النزاعات ولبناء السلام المستدام. ومع أن للبعثات السياسية الخاصة ولايات متعددة الأبعاد تختلف وفقاً للنزاع المعني، فإن هدفها العام يتمثل في منع النزاع وتعزيز قدرة الدول على بناء السلام مع العمل في الوقت نفسه على دعم القرارات الوطنية والملكية الوطنية. وينبغي على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تتعاون بغية ربط الأمن بالأنشطة الاجتماعية الاقتصادية التي تعزز قدرة الدول على تولى مهامها الأساسية، بما فيها حماية مصالح مواطنيها. وينبغي أن تكون ولايات البعثات السياسية الخاصة محددة بوضوح، وهو ما ينطبق أيضاً على صلاقتها ببعثات حفظ السلام وبناء السلام.

٤٢ - وانتقل إلى الحديث عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فقال إنها أنشئت لدعم انتقال ليبيا وطموحات الشعب الليبي في بناء دولة ديمقراطية تستند إلى سيادة القانون. وقد قدمت البعثة مشورة ومساعدة تقنية قيمة في مجالات من قبيل العدالة الانتقالية، كما نُظمت الدورات التدريبية في مجالات من قبيل القضاء وإصلاح القطاع الأمني وإعادة دمج الثوار وإزالة المخلفات غير المتفجرة. كما تساعد البعثة حالياً في تعزيز سيادة القانون والتحول الديمقراطي والتصدي لانتشار الأسلحة.

٤٣ - السيد سولبرغر (سويسرا): قال إن هناك حاجة إلى تعاون أوثق بين أصحاب المصلحة المعنيين في البعثات السياسية الخاصة. وقد أدى الطلب الوارد في قرار الجمعية

مشاركة الخبراء المدنيين من الجنوب العالمي، بما في ذلك من بلدان لديها الخبرة في بناء السلام والانتقال الديمقراطي بعد النزاع.

٣٩ - وتابع قائلاً إن اندونيسيا تدعو بحماس إلى الحوار والدبلوماسية لأنها جنت ثمار التسوية السلمية للنزاعات. وينبغي على الأمم المتحدة أن توثق عرى الشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال تعزيز السلام والأمن الدوليين، نظراً لما لدى الرابطة من تجربة في حل معالجة المشاكل سواء بين الدول أو داخل الدول. ونظراً لأن البعثات السياسية الخاصة، وإن كانت الأفضل تجهيزاً، يمكن أن تفشل إذا كانت تفتقر إلى الدعم السياسي الإقليمي والدولي، فإن وفده يشدد على أهمية الحوار الدوري والشامل والتفاعلي بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وتلعب اللجنة الرابعة دوراً أساسياً في استعراض البعثات السياسية الخاصة وتقديم التوصيات بشأنها.

٤٠ - وشدد على الولايات الواضحة والقابلة للتحقيق لها أهمية حيوية بالنسبة لتحسين أداء البعثات السياسية الخاصة وتعزيز الشفافية والمسؤولية والالتزام المشترك. وإلى جانب توفر استراتيجيات واضحة للخروج، ينبغي تعزيز الملكية الوطنية من خلال تحسين إعداد السلطات الوطنية لتولي مسؤوليات مرحلة الفريق القطري، نظراً لأن دور البعثات السياسية الخاصة هو في نهاية المطاف دوراً داعماً، الأمر الذي أشار إليه تقرير الأمين العام. ونظراً لزيادة الاحتياجات المالية للبعثات السياسية الخاصة فإن التقارير عن الترتيبات التمويلية والإدارية الخاصة بها ينبغي أن تقدم إلى اللجنة الخاصة، وكذلك، حسب الاقتضاء إلى اللجنة الرابعة. واختتم قائلاً إن وفده يشجع على المزيد من التقاسم المنهجي لأفضل الممارسات بين مختلف أصحاب

٤٥ - السيد إيشيكاوا (اليابان): قال إن البعثات السياسية الخاصة قد نمت من حيث عددها وحجمها، كما ازداد تعقيد ولاياتها. فيلإ جانب عمليات حفظ السلام، أصبحت هذه البعثات أداة رئيسية تحمل سمة المنظمة لصون السلام والأمن الدوليين. وقد أصبحت البعثات ذات الأساس الميداني عمليات متعددة الأبعاد تجمع بين المهام السياسية والولايات الأعم التي تشمل حقوق الإنسان وسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الأمر الذي يطمس الحدود الفاصلة بين البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. وينبغي توضيح العلاقات وعمليات الانتقال بين البعثات السياسية الخاصة المتعددة الأبعاد ذات الأساس الميداني من جهة وبين عمليات حفظ السلام من جهة أخرى. وينبغي أن تشكّل بصورة ملائمة الأدوات المتاحة لتلبية المتطلبات في ميدان السلام والأمن، بما فيها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية والدعم الإقليمي والثنائي، مع مراعاة أوجه القوة والضعف في كل منها ومراعاة الحالة على الأرض. كما ينبغي تكييف هذه الأدوات مع الأوضاع المتغيرة للتوصل إلى أفضل استخدام ممكن للموارد المالية والبشرية المحدودة. وتحقيقاً لذلك، يتعين إيجاد تعاون أكبر بين مجلس الأمن والأمانة العامة والجمعية العامة. وأعرب عن ترحيب اليابان بإنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والذي عليه أن ينظر في طرق تعزيز هذا التعاون.

٤٦ - وتابع قائلاً إنه نظراً لأن كثيراً من القرارات الخاصة بالبعثات السياسية الخاصة اتخذها مجلس الأمن داخلياً، فإن مبرراتها المنطقية تتسم بالغموض في أحيان كثيرة بالنسبة للدول الأعضاء خارج المجلس. فلزيادة شفافية اتخاذ القرار أهمية أساسية للحصول على الدعم من جميع الدول الأعضاء، وينبغي على المناقشات في المستقبل

العامة ٨٥/٦٨ لعقد حوار دوري وشامل وتفاعلي حول مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، إلى إجراء حوار تفاعلي قيم في آذار/مارس ٢٠١٤. على أنه ينبغي عقد مزيد من الحوارات الأكثر تعمقاً مع أصحاب المصلحة. ويود وفده أن يعرف ما هي التحديات التي تواجهها البعثات السياسية الخاصة، وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لمساعدة هذه البعثات على مواجهة هذه التحديات، وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تساعد في هذا الشأن. وأشار إلى أن القرار ٨٥/٦٨ يشجع أيضاً على الاستمرار في تبادل المعلومات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة، بما يتمشى مع التزام مجلس الأمن بالشفافية على النحو المعرب عنه في مذكرة من رئيسته (S/2013/515).

٤٤ - وأكد أن هناك حاجة ملحة إلى إدخال تحسينات على تمويل البعثات السياسية الخاصة ومساندتها، فالترتيبات الحالية تحد من إمكانات هذه البعثات وأدائها وفعاليتها. وفي حين أن المسائل الإدارية وشؤون الميزانية تقع ضمن مسؤولية اللجنة الخامسة، فإن هذه المسائل لا يمكن أن تعالج في معزل عن شؤون السياسات. وأعرب عن ترحيب وفده بالاستعراض الذي سيُضطلع به فيما يتعلق بعمليات السلام، فهو يتيح فرصة للتفكير في البعثات السياسية الخاصة من حيث تزايد عددها وتعقيدها وأهميتها كأداة مكاملة لحفظ السلام، وكذلك التفكير في طرق ضمان تلبية احتياجات هذه البعثات، وفي الانتقال إلى الأفرقة القطرية والعمل الإنمائي. ومن شأن الاستعراض الذي سيجري خلال عام ٢٠١٥ لهيكلية بناء السلام سيساعد الدول الأعضاء على تحسين فهمها لكيفية انخراط الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع.

تنشئ عملية أكثر تشاركية تحقق إشراك الدول الأعضاء بدلاً من إبقاء وضع السياسات حكراً على مجلس الأمن والأمانة العامة، كما ينبغي توحي الحذر من توسيع نطاق البعثات السياسية الخاصة ليشمل مجالات تقع ضمن اختصاص الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو اختصاص غيرها من مؤسسات الأمم المتحدة.

٤٩ - وتابع قائلاً إن وفده يتوقع من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أن يجري مشاورات فنية مع البلدان المساهمة بقوات. كما ينبغي على إدارة الشؤون السياسية أن تنظم مزيداً من جلسات الإحاطة التفاعلية مع رؤساء البعثات السياسية الخاصة، بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تطرح الأسئلة وأن تقدم الاقتراحات. ونظراً لأن تمويل البعثات السياسية الخاصة لا يتبع دورة الميزانية العادية، فإن وفده يحث على تمويل هذه البعثات وفقاً لنفس المعايير والمنهجية والآليات المستخدمة في تمويل عمليات حفظ السلام. ومن شأن هذه الترتيبات أن تعزز شفافية عملية الميزانية. كما ينبغي أن تعمل البعثات السياسية الخاصة ضمن حدود ولاياتها، وأن يتم اتباع الإجراءات القانونية السليمة إذا لزم توسيع تلك الولايات أو تعديلها.

٥٠ - السيدة كاراينيديس (أستراليا): قالت إن البعثات السياسية الخاصة تلعب دوراً حيوياً في تنع النزاعات وفي صنع السلام وبناء السلام وهي تشكل جزءاً مركزياً من أجزاء هيكلية السلام والأمن في الأمم المتحدة. وقد شهد العام الماضي وحده إنشاء فريق الخبراء المعني باليمن وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وتدعم البعثات السياسية الخاصة البلدان في مجالات تتراوح بين المساعدة الانتخابية وإصلاح القطاع الأمني

أن ترسم صورة أكثر وضوحاً في هذا المجال. ويعتبر مجلس الأمن مسؤولاً عن الإذن بإنشاء البعثات السياسية الخاصة وعن تحديد ولاياتها، ولذا فإن عليه أن يعرض بمزيد من التفصيل ولاية كل بعثة وعملية والخط الزمني لأنشطتها، بما يشمل تصنيفاتها وإدماجها وإغلاقها.

٤٧ - وأشار إلى أن لجنة بناء السلام كانت قد أنشئت لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع في إعادة إعمارها وتنميتها المستدامة. وشاركت اللجنة في عمليات الانتقال الوطنية في عدد من البلدان من خلال الدعوة والمواكبة وحشد الموارد وإقامة الشراكات. وقد قادت اليابان، بوصفها رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة والتابع للجنة بناء السلام، المناقشات حول كيفية تقديم اللجنة الدعم على أفضل وجه للبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية تخرج فيها من نطاق ولايات بعثات الأمم المتحدة، وهي تأمل أن تساعد تلك العملية في تعزيز دور لجنة بناء السلام في دعم البعثات السياسية الخاصة.

٤٨ - السيد سينغ (الهند): قال إن من الأهمية بمكان احترام سيادة وسلامة أراضي جميع الدول التي تعمل فيها البعثات السياسية الخاصة، والامتنثال لمبادئ الحياد وقبول الأطراف والملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية. ونظراً لأهمية وضوح الولايات، فإنه ينبغي إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء حول وضع السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وذلك عملاً على الحد من احتمال الانسلاخ بين الولايات والواقع السياسي على الأرض. وينبغي أن يجري التواصل حراً بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة، وألا يكون ذا طابع شكلي تعوزه الجدية، ويتعين إشراك الدول الأعضاء فيه بصورة فعلية. وأشار إلى أن وضع السياسات الخاصة بالبعثات السياسية الخاصة يعتبر الآن مسألة غامضة؛ وينبغي للجنة الرابعة أن

٥٣ - السيدة سمير (ملديف): قالت إن وفده يقدر الدور الفريد من نوعه الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في نزع فتيل التوتر وتعزيز السلام والمصالحة. وهو يدعم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وينبغي أن تكون أهداف البعثات السياسية الخاصة وولاياتها والنتائج المتوقعة منها واضحة قبل الموافقة عليها. وينبغي ألا يُسَنَح لإدارة الشؤون السياسية باستخدام البعثات السياسية الخاصة للتدخل في السياسة الداخلية للدول الأعضاء، كما ينبغي أن توضع اختصاصات هذه البعثات بالتشاور مع البلدان المضيفة وبموافقتها. وينبغي على البعثات ألا تفرض على الدول الأعضاء وصفات بشأن سياساتها، بل عليها أن تعمل مع الحكومات على وضع خطة مشتركة متصفة بالمرونة ومحددة بالسياق. وينبغي إجراء المناقشة العامة لهذه البعثات بصورة مسؤولة دون تقويض أهدافها. وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي للبعثات السياسية الخاصة على بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. واختتم كلمته منبهاً إلى وجوب عدم استخدام البعثات السياسية الخاصة للتأثير على النتائج السياسية الديمقراطية أو للترويج للمصالح الوطنية لمجموعة معينة من الدول الأعضاء.

٥٤ - السيدة ويلسن (فيجي): قالت إن الشراكات الوثيقة مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية، في أمور منها وضع السياسات والولايات، هي العنصر الأساسي لإنجاح البعثات السياسية الخاصة. كما يتصف بأهمية كبرى الدعم المتواصل من جانب الدول الأعضاء واحترامها لسيادة البلدان المضيفة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. فالوحدة السياسية هي العامل المقرر الأهم لنجاح البعثات السياسية الخاصة. وأبدت تأييد وفدها للجهود الرامية إلى تعزيز فعالية تلك البعثات وشفافيتها، ورحبت على ضوء ذلك بتقرير الأمين العام. واعتبرت أن لعقد حوار دوري شامل وتفاعلي حول

ورصد أنظمة العقوبات التي تمنع تدفقات الأسلحة غير القانونية أو الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. كما تلعب دوراً في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وأعربت عن ترحيب وفدها بتعيين الأمين العام لوسيطات برتب عالية، وتشديده على دور البعثات السياسية الخاصة الهام في تعزيز مشاركة المرأة في منع النزاع وصنع السلام.

٥١ - كما أعربت عن ترحيب وفدها بالاستعراضين القادمين، في توقيت مناسب، لعمليات السلام وهيكلية بناء السلام، وهو يتطلع قدماً للتعامل مع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وتابعت قائلة إن هناك أهمية كبرى لقيادة البعثات السياسية الخاصة، نظراً لأن قادة البعثات مسؤولون جزئياً عن ترجمة الولايات الطموحة إلى عمليات قابلة للتنفيذ. ولذا فإن على جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم السياسي وغيره من أشكال الدعم وأن تتعاون مع الجهود التي يبذلها ممثلو الأمين العام الخاصون ومبعوثوه الخاصون.

٥٢ - وشددت على محورية البعثات السياسية الخاصة في الجهود المبذولة نحو تقوية التركيز على أدوات منع النزاع والوساطة. ولذا فإنه ينبغي أن تعالج، على سبيل الأولوية، المشاكل العملية والمالية التي تعيق تنفيذ ولاياتها، على النحو المعروض في تقرير الأمين العام عن استعراض الترتيبات اللازمة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340). ولكي تستطيع البعثات من الحفاظ على مرونتها وفائدتها، فإنه يتعين تمكينها من الوصول إلى هياكل الدعم الضرورية، بما في ذلك الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام ومخزونات النشر الاستراتيجية. وينبغي أن تتمكن الإدارات المختصة من استخدام حساب دعم عمليات حفظ السلام بغية دعم احتياجات الدعم الخاصة بها.

جهدوا إنسانياً واسع النطاق في أعقاب هجوم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

٥٧ - وأعربت عن ترحيب الولايات المتحدة بإعلان الأمين العام إجراء استعراض شامل لعمليات السلام يغطي كامل نطاق الأنشطة بما فيها البعثات السياسية الخاصة ووكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية. ومن شأن تعزيز تبادل المعلومات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء حول المسائل المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة أن يعزز فهم وظيفة الأمم المتحدة هذه. وينبغي أن يحترم مشروع القرار الذي سيعتمد بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة الصلاحيات الواضحة والمنفصلة المحددة لكل من الهيئات المختلفة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الدور الأول لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين، وينبغي ألا يتعدى على المسائل الإدارية وشؤون الميزانية التي تقع ضمن مسؤولية اللجنة الخامسة.

٥٨ - السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي): قال إن البعثات السياسية الخاصة أداة فعالة لمعالجة حالات الأزمات التي تهدد السلام والأمن الدوليين وهي تلعب دوراً هاماً في مساعدة البلدان على تجنب النزاع وإدارة مراحل الانتقال السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية. وتمثل إحدى الصفات الأساسية في البعثات السياسية الخاصة في مرونتها. وأوضح أن لدى مجلس الأمن الصلاحية بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتحقيق في أي نزاع أو أية حالة يمكن أن تؤدي إلى احتكاك دولي، وله أن يفعل ذلك بأية وسيلة يختارها، سواء عن طريق أفراد، كما في حال مبعوثي الأمين العام الخاصين، أو بوجود مدني كبير. ولا يمكن للبعثات السياسية الخاصة أن تحقق نتائج طويلة الأجل إلا من خلال التعاون الوثيق مع البلدان المضيفة، استناداً لأولويات هذه البلدان واسترشاداً بمبادئ الملكية الوطنية واحترام السيادة. كما يمكن للتعاون

مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة أهمية مركزية لصون السلام والأمن الدوليين.

٥٥ - وأشارت إلى زيادة الاحتياجات الإدارية للبعثات السياسية الخاصة ودرجة تعقيدها ولكونها تمول من الميزانية العادية دون أن تتبع دورتها. ويقترح وفدها، آخذاً طبيعة الموافقة على البعثات السياسية الخاصة وسير عملها ونطاقها وولايتها بعين الاعتبار، أن تمول بنفس الطريقة المتبعة في تمويل عمليات حفظ السلام، وذلك عملاً على زيادة الشفافية والمساءلة والملكية بالنسبة للجهات التي أذنت بالولايات وعليها أن تتحمل، في المقابل، جانباً من التكاليف.

٥٦ - السيدة جونز (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يدعم بقوة البعثات السياسية الخاصة ويقدر قدراتها الفريدة من نوعها ودورها الشديد الأهمية في منع النزاعات وتسويتها. وأوضحت أن البعثات السياسية الخاصة التي لديها ولايات تشمل مناطق بأكملها مجهزة جيداً للتصرف على الفور في حال وجود ما يبرر ذلك. وفي هذا الصدد، ونظراً لأن هناك عدة انتخابات رئاسية ستجري في غرب أفريقيا خلال السنتين المقبلتين، فإنه يتعين الاعتراف بالدور الهام لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأعربت عن ترحيب وفدها بالانخراط السريع للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في أعقاب الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها بوركينا فاسو والتي أدت إلى استقالة رئيس الجمهورية. وأشارت إلى دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تشجيع الحوار بغية التوصل إلى حكومة وحدة وطنية. ويتعين على البعثات الخاصة أن تتكيف مع الحالة على الأرض، كما يتمثل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والتي أطلقت

من شأن التشاور المسبق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة حول الموضوعات التي ستناقش والجدول الزمني للحوارات أن يساعد على ضمان إجراء تبادل منتج والتوصل إلى النتائج المتوقعة. ونبه إلى أهمية الحفاظ على توازن سليم بين مجموعات البعثات السياسية الخاصة المختلفة - من قبيل المبعوثين الخاصين والبعثات ذات الأساس الميداني وأفرقة العقوبات - سواء في الحوارات التفاعلية أو في تقارير الأمين العام.

٦١ - السيد نقشبندي (العراق): قال إن بلده يواجه عدواناً إرهابياً تشنه عليه الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والتي ارتكبت جرائم فظيعة طالت مختلف مكونات الشعب العراقي وشلت الحياة اليومية، فقد توقفت مختلف المؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية عن عملها واضطر الناس إلى التروح عن بيوتهم. وأشار إلى أن بلده كان قد حذر مراراً من خطر تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين. وأوضح أن قتال داعش ليس إنقاذاً للعراق وحده بل هو إنقاذ للإنسانية جمعاء. واستطرد قائلاً إنه وفقاً لإحصاءات التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن عدد الأشخاص المشردين بسبب العنف الذي ترتكبه داعش منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بلغ ١,٨ مليون شخص. ويعيش عدد كبير من هؤلاء في المنشآت الحكومية بما في ذلك مليون شخص يعيشون في المدارس، الأمر الذي أحرّ بدء العام الدراسي. ويأمل وفده، مع اقتراب الشتاء، أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة للطلاب بتوفير الأمور الأساسية، بما في ذلك الغذاء واللوازم الطبية والمأوى. وأعرب عن تقدير العراق للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إسدائها المشورة والدعم للحكومة العراقية، ولا سيما في ميدان الحوار السياسي بين مختلف

الإقليمي والإقليمي الفرعي أن يساعد على حل المشاكل نظراً لأن النهج الذي تأخذ به هذه المنظمات يتفق مع نهج الأمم المتحدة.

٥٩ - وتابع قائلاً إن تقرير الأمين العام يؤكد تزايد تعقد التحديات التي تواجه البعثات السياسية الخاصة، فقد باتت هذه البعثات تتولى مهاماً على المستوى الميداني من قبيل سيادة القانون والمساعدة الانتخابية وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، إلى جانب عملها السياسي التقليدي. ويركز التقرير على العنصر الجنساني في عمل البعثات، وهو أمر جديد بالملاحظة. وأضاف إن وفده يحيط علماً بإجراء الحوار التفاعلي الأول بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، وهي عملية لا تزال في بدايتها، وستأخذ الطرائق التي سيؤخذ بها في الحوارات المقبلة آراء الدول الأعضاء في اعتبارها. ودعا إلى مراعاة صلاحيات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ووظائفها وسلطاتها، بالإضافة لخبرة المنظمة في مجال البعثات السياسية الخاصة، وإلى عدم القيام في سياق الحوارات بتكرار العمل على المسائل التي يجري نقاشها بالفعل في محافل أخرى.

٦٠ - السيد تسفائي (إريتريا): قال إن وفده أحاط علماً بتقرير الأمم المتحدة وهو يتطلع قدماً إلى تلقي التقرير القادم، والذي ينبغي أن يصف التدابير التي تتخذها الأمانة العامة لضمان فعالية البعثات السياسية الخاصة ومساءلتها والتوزيع الجغرافي العادل فيها. وتسلم إريتريا بتعقد البعثات التي يعمل فيها كثير من البعثات السياسية الخاصة. وأشار إلى أن لدى الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز التداولي الشامل في الأمم المتحدة، دوراً شديداً الأهمية لأدائه في وضع السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، كما أن للدعم من جانب جميع الدول أهميته لإنجاحها. وانتقل إلى موضوع الحوار التفاعلي، فقال إن

السريعة. وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات الأمين العام الواردة في تقرير السنة الماضية عن البعثات السياسية الخاصة (A/68/223)، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين وتعزيز قدرة البعثات على تقديم استجابة متكاملة من جانب الأمم المتحدة تربط بين العمل السياسي والأمن وبين الخطط الإنمائية الأطول أجلاً.

٦٥ - السيد أليمو (أنثيوبيا): قال إن تحدي صون السلام والأمن الدوليين بات يتصف بمزيد من التعقيد كما أن الأوضاع المتوترة بلغت أقصى مدى بلغته في أي وقت كان. وتلعب البعثات السياسية الخاصة دوراً شديداً الأهمية نظراً لأنه لا يوجد ما هو أهم من المنع بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ونظراً لما يواجهه موظفو البعثات السياسية الخاصة من خطر، فإنه ينبغي فعل المزيد لضمان استخدام هذه البعثات بشكل سليم ودعمها بالتحليل الجاد لحالات النزاع. ولذا فإن وفده يتطلع قدماً إلى الاستعراض الذي سيجريه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وينبغي أن يكون لأعضاء الأمم المتحدة عموماً رأي مسموع فيما يتعلق بإنشاء البعثات السياسية الخاصة.

٦٦ - وأعرب عن ارتياح وفده لتزايد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتصل بإنشاء البعثات السياسية الخاصة، وعن أمله في التوسع في هذا التعاون بحيث يشمل تحليل الأوضاع السياسية. فالبعثات التي لا تستند إلى تحليل سياسي موضوعي لا تؤدي إلى نتائج مثلى، كما أن إدارة الشؤون السياسية، في حال افتقارها إلى الموارد، ستكون عاجزة عن تقديم هذه التحليلات، بل ويمكن أن تخرج بتوصيات غير واقعية من شأنها أن تزيد حالات النزاع الحساسة سوءاً.

القوى العراقية، وتوفيرها للدعم التقني الذي أدى إلى إجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٦٢ - السيد مترف (الجزائر): قال إن المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بخصوص إدراج البعثات السياسية الخاصة كبنء جديد على جدول أعمالها منفصل عن بند البند المتعلق بعمليات حفظ السلام يدل على الأهمية المتزايدة لهذه البعثات. فخلال العقد الأخير، توسعت هذه البعثات من حيث عددها ونطاقها ودرجة تعقيدها، وتولت مهاماً جديدة من قبيل الوساطة والتيسير، والمساعدة الانتخابية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا بد من أن تستند البعثات السياسية الخاصة إلى ولايات واضحة ومعقولة وواقعية وأن تخضع عملياتها للتقييم.

٦٣ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٨ أشار ضمناً إلى أن مناقشات اللجنة الرابعة حول البعثات السياسية الخاصة ينبغي ألا تتطرق لأموال التمويل، فإنه ينبغي أن نلاحظ أن الميزانية العادية لم تعد قادرة على استيعاب الاحتياجات المتقلبة والأدوار المتغيرة للبعثات السياسية الخاصة. وقد شهدت ميزانية هذه البعثات زيادة كبيرة وارتفعت من ١٠٠ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى أكثر من ١,٨ بليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ونظراً للزيادة الكبيرة المستمرة، فإن هناك حاجة إلى حساب خاص للبعثات السياسية الخاصة على غرار الحساب المتعلق بعمليات حفظ السلام.

٦٤ - وتابع قائلاً إن النهج المختلفة التي يأخذ بها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى تتطلب تقسيماً متأنياً للمهام وتنسيقاً استراتيجياً أقوى فيما يتعلق بالإنذارات والاستجابة

واختتم كلمته داعياً إلى تقوية الإدارة لتمكينها من تقديم التحليلات المتعمقة اللازمة لضمان فعالية البعثات السياسية الخاصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:١٠.
